الإنفاق العسكرى فى الشرق الأوسط

Military Spending in the Middle East

أمانى عصام محمد عبد الحميد *

ملخص

على مدار الأعوام الماضية، تغيرت أركان توازن القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، إذ أدت الصراعات الداخلية وموجات عدم الاستقرار الداخلي والتهديدات الإقليمية لتغيير خريطة الإقليم مع تصدع بعض الدول العربية، مثل سوريا وليبيا واليمن وصعود دور الفاعلين الإقليميين لمواجهة التهديدات الصاعدة، وهو ما دفع لتزايد معدلات الإنفاق العسكري، ليصبح بذلك الشرق الأوسط من أهم المناطق الجاذبة لمصدري السلاح عالمياً، لاسيما في ظل التوقعات بتسارع معدلات الطلب على الأسلحة خلال السنوات القادمة.

الكلمات المفتاحية:

الإنفاق العسكرى– الشرق الأوسط– اقتصاديات الدفاع– التهديدات الإقليمية.

* مدرس بقسم العلوم السياسية - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان.

مقدمة

تتصدر السياسات المتعلقة بالإنفاق العام الجدل والنقاش السياسي في كثير من الدو ل النامية والمتقدمة على حد سواء، خاصة في ظل تصاعد المشكلات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول. وعادة ما ينظر إلى الإنفاق العام باعتباره أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الأجل القصير، وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ومع ذلك فإن التحديات التي فرضتها مشكلات تزايد عجز الموازنة والدين العام وارتفاع التضخم والبطالة في كثير من الدول النامية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، قد دفعت سياسات الإنفاق العام للتركيز على هدف "الاستقرار الكلي" على حساب هدف حفز "النمو الاقتصادي"[1].

وبالنسبة للإنفاق العسكرى فيشير تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الصادر في أبريل 2021 إلى أن العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواصل إعطاء الأولوية فى الإنفاق للأنشطة والاحتياجات العسكرية. كما وبقي الإنفاق العسكري كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، المعروف أيضاً بالعبء العسكري، عند مستوى مرتفع مقارنة بالمناطق الأخرى. حيث في عام 2020، كانت سبع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين الدول العشر الأولى التي تتحمل أعلى عبء عسكري في العالم.

أهمية الدراسة:

- إن أهمية تحليل اقتصادات الدفاع والإنفاق العسكرى فى اقليم الشرق الاوسط خلال الفترة الحالية، ناتجة عن التطورات المتسارعة التى يمر بها الإقليم، وما يصاحبها من تداعيات، بدأت بثورات الربيع العربى منذ نهاية

2010، والتى أدت الى تغيير فى بنية الأنظمة السياسية والاجتماعية للدول التى قامت فيها الثورات، كما صاحبها لعب الجيوش العربية أدواراً جديدة فى الحياة السياسية الخاصة ببلادهم وتطوراتها.

- أصبحت اقتصاديات الدفاع فى إقليم الشرق الأوسط من القضايا الجاذبة للإهتمام من قبل الأكاديميين وصناع القرار. ويرجع ذلك إلى أنه رغم تعثر النمو الاقتصادى فى العديد من دول الإقليم، لاسيما التى شهدت ثورات، فإن معدلات الإنفاق العسكرى بها ظلت مرتفعة، على نحو أثر فى اقتصاداتها، حيث أصبح التضخم فى الإنفاق العسكرى، وفى التشاط الاقتصادى للمؤسسة العسكرية محركاً رئيسياً لاقتصاديات هذه الدول. وفى هذا الإطار، يكتسب تحليل اقتصاديات الدفاع فى دول الإقليم أهمية من حيث دلالاته، وتأثيره على معدلات النمو.
- دراسة وتحليل العوامل التى تحفز الدول الى زيادة الانفاق العسكرى وجعله فى أولوية أولى فى سياستها الخارجية.

اشكالية الدراسة

دفعت التحولات الاستثنائية المتتابعة التي شهدها العالم على مدار الأعوام الماضية لثبات المستويات القياسية للإنفاق العسكري العالمي، وتصاعد اتجاهات التسلح، والاعتماد على القوة العسكرية في التفاعلات الدولية، حيث أدى التعدد اللانهائي للتهديدات والمخاطر التي تواجهها الدول، والتحولات المفاجئة على

المستويات الداخلية والإقليمية والدولية لتزايد تركيز الدول على تطوير قدراتها العسكرية، والتركيز على اقتناء نظم تسلح نوعية ومتقدمة.

كما أدى سعى ايران فى تنفيذ برنامجها النووى وإن كان قد تم تحجيم نشاطه، والاعلان عن صفقة اسلحة جديدة، يدعو دول الخليج والمنطقة للإعراب عن قلقهم بشأن هذ الاتفاق الذى قد يدفع بعض هذه الدول الاسراع فى امتلاك اسلحة نوعية مختلفة وتطوير منظومة اسلحتها لاسيما فى الدول غير المستقرة والتى تشهد صراعات مسلحة واقتتالاً كما هو الحال فى ليبيا والعراق وسوريا مما يزيد من حدة الاحتقان ويؤثر سلبياً على الاستقرار فى المنطقة.

بالإضافة إلى أن دول المنطقة وعلى رأسها مصر انتهجوا سياسة لتنويع مصادر السلاح وليس سياسة سباق التسلح، وذلك رداً على الممارسات الغربية والامريكية التى استخدمت فيها سياسة الحظر النوعى بشأن بعض الاسلحة ذات التكنولوجيا المتطورة من ناحية، والحظر التكتيكى والذى مارست من خلاله ضغوطاً على دول عديدة تحججاً بعدم وجود كيانات او أنظمة تسمح بممارسات ديمقراطية او الحريات او ماشابه كل هذه المسميات التى اتخذتها بعض الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية كذريعة للى ذراع هذه الدول وإضعافها وإضعاف قوتها المسلحة بغرض ممارسة ضغوط سياسية على تلك الدول وهى تعلم انه وفقاً للخطة التى رسمتها من قبل أصبحت هذه الدول تابعة عسكرياً فى مجال التسليح وقطع الغيار والتكنولوجيا العسكرية والذخائر للولايات المتحدة الامريكية، وبالتالى أصبح من الصعب ان تتخذ هذه الدول قراراً عسكرياً منفرداً إلا بموافقة مصدر السلاح والذخيرة لتحقيق غطاء لوجستى لقطع الغيار والذخائر التى لايمكن ممارسة حروب طويلة دون توفير وتأمين مصادرها.

تساؤلات الدراسة:

من خلال ما تم توضيحه فى اشكالية الدراسة نتطرق الى التساؤلات الآتيه..

- ما هو تطور الحالة الاقتصادية للإقليم؟
- ما هى العوامل الدافعة لدول الشرق الأوسط للإهتمام بالتسلح؟
- كيف تطورت برامج التصنيع العسكرى فى الشرق الأوسط؟
- ما هو تأثير الصراعات الداخلية والخارجية على انفاق الدول؟

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يهدف هذا المنهج إلى تحقيق الفهم الدقيق والإحاطة بالأبعاد الواقعية للظواهر والموضوعات. ومن هنا فالقواعد الأساسية التي يقوم عليها المنهج الوصفي هي تحديد الظواهر المراد بحثها، وجمع المعلومات الدقيقة عنها وفحصها ودراستها، ومحاولة الإحاطة بعدد كبير من الأبعاد والعلاقات المرتبطة بالظاهرة للإنتقال من مستوى الفهم البسيط إلى المستوى المركب، وما يرتبط بذلك من صياغة عدد من النتائج والتعميمات والتوصيات التي ترشد عملية البحث، وذلك من خلال محاولة وصف وتحليل العوامل الدافعة لدول الشرق الاوسط للإهتمام بالتسلح بصورة مستمرة، وكذلك تحليل الوضع الاقتصادى لتلك الدول، وتوضيح مدى تأثير تلك الصفقات على الوضع الإقتصادى.

فروض الدراسة

محفزات الصراع وشعور الدول بالخطر فى المجال الحيوى الخاص بها فى الشرق الاوسط يرتبط طردياً بتنامى معدلات الانفاق العسكرى من جانب دول المنطقة.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة الى ثلاث نقاط أساسية:

- تطور اقتصادات الدفاع للإقليم.
- العوامل الدافعة لدول الشرق الأوسط للإهتمام بالتسلح.
- تطور برامج التصنيع العسكرى فى الشرق الأوسط.

الإنفاق العسكرى فى الشرق الأوسط

تشير البيانات الجديدة حول توجهات الإنفاق العسكري العالمي والواردة في تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الصادر في أبريل 2021 إلى أن العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواصل إعطاء الأولوية للأنشطة والاحتياجات العسكرية. كما وبقي الإنفاق العسكري كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، المعروف أيضاً بالعبء العسكري، عند مستوى مرتفع مقارنة بالمناطق الأخرى. ففي عام 2020، كانت سبع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين الدول العشر الأولى التي تتحمل أعلى عبء عسكري في العالم.

وذلك ناتج عن الانخراط في نزاعات مسلحة طويلة الأمد، وتوترات ومنافسات مستمرة خلال العقد الماضي، استثمر العديد من الدول في المنطقة في تحديث قوّاتها المسلّحة. وقد قامت 11 دولة في المنطقة برفع إنفاقها العسكري بالقيمة الحقيقية خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2020، ما أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري بنسبة 102 في المئة و77 في المئة على التوالي. وجاءت أدنى زيادة نسبية من قبل الدولة ذات الإنفاق العسكري الأعلى في المنطقة، ألا وهي المملكة العربية السعودية، إذ ارتفع إنفاقها العسكري لعام 2020 بنسبة 2.3 في المئة عن عام 2011، بزيادة معدلة حسب التضخم تبلغ 1.2 مليار دولار.

ولسنوات عديدة، ظل العبء العسكري للعديد من الدول في المنطقة على مستوى عالٍ جدًا مقارنة بالمتوسط العالمي، ما يدل على الأهمية التي توليها هذه الدول للقدرات العسكرية. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط الإنفاق العسكري لسلطنة عُمان كحصة من الناتج المحلي الإجمالي 10.2 في المئة بين عامي 2011 و2020، في حين كان المتوسط العالمي حوالي 2 في المئة. وخصصت الجزائر، وهي أكبر منفق عسكري في شمال إفريقيا، 5.6 في المئة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي للنفقات العسكرية على مدى العقد الماضي. وفي عام 2020، كانت الأعباء العسكرية في 12 دولة في الإقليم أعلى من المتوسط العالمي البالغ 2.4 في المئة. وبشكل عام، بلغ متوسط العبء العسكري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 4.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي[1]، (انظر الإنفاق الدفاعى بالدولار الأمريكى الشكل رقم 1).

الشكل رقم (1)

الإنفاق الدفاعي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالأسعار الجارية (2020) للدولار الأمريكي (بالملايين)

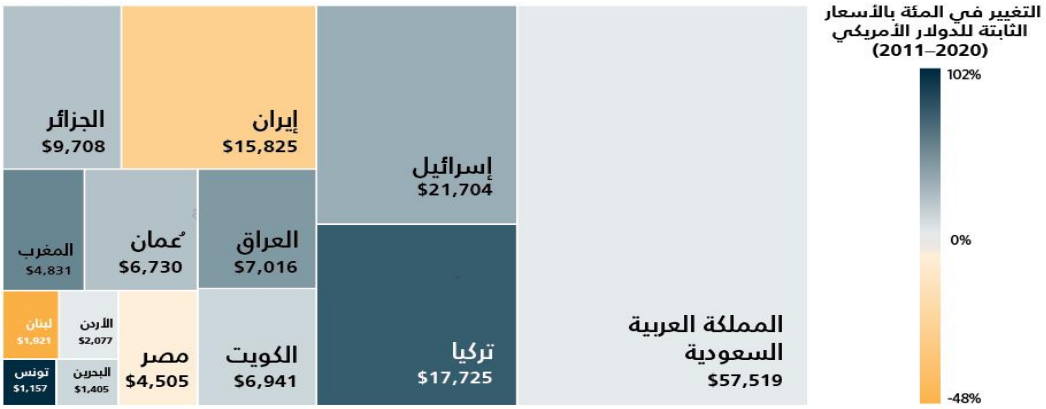

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، قاعدة بيانات الإنفاق الدفاعي، 2021
https://www.sipri.org/databases/milex/sources-and-methods

وهذه الزيادة ليست حديثة فقط، ففى تقرير المعهد بشأن اتجاهات التسلح لعام 2015، أشار إلى أن دول الشرق الأوسط أنفقت 196 مليار دولار على شراء الأسلحة فى 2014 بزيادة 5.2% عن عام 2013، وأن الانفاق العسكرى فى السعودية زاد بنسبة 17% لتحتل بذلك المركز الرابع فى قائمة الدول ال15 الأكثر إنفاقاً على صفقات السلاح فى العالم، بعد الولايات المتحدة، والصين، وروسيا بقيمة 80.8 مليار دولار، كما احتلت دولة الإمارات المركز الرابع عشر ضمن هذه القائمة، فقد بلغ إنفاقها العسكرى مبلغ 22.8 مليار دولار.

وتزداد خطورة المنطقة كمخزن للسلاح، فى ضوء تعدد الصراعات القائمة فيها، خاصة اذا ادخلنا القدرات العسكرية الإسرائيلية والإيرانية فى التحليل[2]. ومن

هنا يجب تناول تطور اقتصاديات الدفاع للإقليم الناتج عن الإنفاق العسكرى وزيادته، وكذلك تحليل العوامل التى تدفع هذه الدول لزيادة الإنفاق العسكرى، وأخيراً تتناول تطور التصنيع المحلى لدى دول الشرق الاوسط.

اولاً: تطور اقتصاديات الدفاع فى الإقليم:

يشير تقرير التوازن العسكرى الصادر عن المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية IISS، إلى أن اقتصاديات الدفاع فى دول الشرق الاوسط لا تزال قوية، رغم التعثر الاقتصادى الذى أصابها بسبب الثورة. ويعد هذا التطور جزءاً من تطور فى العالم عامة، حيث يلاحظ ان الدول التى تعانى كابوس البطالة من جهة، وفائض الطاقات الانتاجية فى الصناعات الثقيلة من جهة أخرى، تلجأ الى تضخيم القوات المسلحة باعتباره المخرج لهذه المشكلات الاقتصادية، فزيادة أفراد القوات المسلحة تولد طلباً واسعاً على قوة العمل فتخلق فرصاً لتشغيلها، كما أن تزويد هذه القوات بالتجهيزات والمعدات والإمدادات العسكرية والمدنية يقتضى تشغيل أعداد كبيرة إضافية من العمال فى المصانع والأنشطة المساعدة. وعندما ينوء بالاقتصادات الوطنية عبء توجيه قسم كبير من الطاقات الإنتاجية للأغراض العسكرية الداخلية، تلجأ الحكومات الى تشجيع تصدير المعدات العسكرية. ومن ثم، فإن مثل تلك الدول الكبرى من مصلحتها استمرار النزاعات الموجودة فى الأقاليم المختلفة، لأنها ستضمن وجود سوق دائمة لتصريف الفائض من الإنتاج العسكرى. وفى أحيان كثيرة– كما يشير المحللون– تحرض هذه الدول بطريقة أو بأخرى على اندلاع الحروب بقصد تدمير الأسلحة المخزنة، واستنفاذ الذخائر ودفع الدول المتحاربة الى طلب أسلحة وذخائر بديلة.[3]

بينما يشير نفس التقرير ان معدل الانفاق العسكرى فى الاقليم يقتطع بشكل تدريجى النسبة العظمى من الموارد الاقتصادية للدول، إذ ارتفعت حصة الانفاق الدفاعى من إجمالى الناتج المحلى من 4.75% فى2010 الى 5.15% فى 2013، وهو ما ينتقده العديد من المحللين، إذ يرون أنه من المنظور الاقتصادى ليست النفقات العسكرية والحربية مجرد اقتطاع من الفعاليات الاقتصادية، بل أداة تدمير للنشاط الاقتصادى أيضاً، منتقدن استئثار الموازنات العسكرية دائماً بمبالغ ضخمة من الميزانية الاقتصادية الكلية للدولة، كان من الأفضل ان توجه لتنمية النشاط الاقتصادى ومحاربة البطالة فى الدول النامية بالتحديد.

كما أن الزيادات الكبيرة للإنفاق الدفاعى انعكست فى جزء كبير منها فى العديد من دول الإقليم فى تمويل مشتريات أسلحة الدفاع، حيث ازدادت بوضوح فى السنوات الأخيرة صفقات التسلح داخل الإقليم، فالعراق مثلاً سعى إلى إعادة تسليح قواته بعد الحرب، ودول الخليج تسعى إلى تحديث قدراتها القتالية، وكذلك الجزائر تسعى الى تجديد أو إحلال معداتها العسكرية. حتى نما قطاع الفضاء الجوى، وأسلحته الخاصة بشكل ملحوظ فى السنوات الخمس الأخيرة، إذ جاء كأولوية أولى لدول الإقليم، حيث اشترى ما يقرب من نصف دول الإقليم أسلحة جوية. وجاء فى المرتبة الثانية من حيث أولويات دول الإقليم فى الشراء والحيازة، السفن الدورية والمدرعات، حيث اشترت 8 دول منها "الجزائر والعراق والمغرب" دبابات القتال الرئيسية والسيارات المدرعة حاملة الجنود، ومدرعات القتال الخاصة بالمشاة.

كذلك كان للسعودية النصيب الأكبر من صفقات الطائرات المقاتلة، كما أن السعودية تفوقت على بريطانيا لتصبح رابع أكبر دولة فى العالم إنفاقاً على السلاح فى عام 2013. أما من حيث تجارة الأسلحة فقد سجلت السنتان الماضيتان أعلى

نسبة من صفقات السلاح التى تم توقيعها مع دول الإقليم، لاسيما مبيعات الولايات المتحدة لكل من السعودية والامارات واسرائيل والعراق. وقد تحققت أكبر مبيعات للولايات المتحدة من السلاح على الإطلاق مع السعودية فى يناير 2012، فقد بلغت تكاليف تلك الصفقات فيما بين 15–20 سنة الأخيرة أكثر من 60 مليار دولار، بغرض تزويد السعودية بـ 84 طائرة مقاتلة من طراز (F–15SA) و190 طائرة هليكوبتر، بالإضافة إلى 12 ألف صاروخ و15 ألف قنبلة، ناهيك عن تحديث الأسطول السعودى الجوى بـ 68 طائرة من طراز (F–15A) بدلاً من (F–15S).[4]

ثانياً: عوامل التسلح

تعددت العوامل التى تدفع الدول للإنفاق العسكرى بشكل متصاعد نتطرق إليها بشكل مختصر فيما يلى:

1 –التسلح كأداة للسياسة الخارجية.

إن دول المنطقة تستخدم ورقة الانفاق العسكري في التعاطي مع حساباتها السياسية المعقدة، ويمكن التدليل على هذه الفردية عبر استدعاء ثلاثة نماذج رئيسية، النموذج الاول مرتبط بالعلاقات المصرية الامريكية منذ الثلاثين من يونيو 2013 والتي دخلت مرحلة من التوتر سعت خلالها واشنطن الى الضغط على النظام الحاكم عبر ورقة المساعدات العسكرية وتعليق شحنات من الأسلحة كانت موجهة الى القاهرة وقد دفعت هذه الضغوط النظام المصري الى البحث عن موردين آخرين للأسلحه (كجزء من ادارة القاهرة لملف علاقاتها مع واشنطن)، مثل روسيا

وفرنسا التي عقدت معها مصر في شهر فبراير 2015 صفقة لتوريد 24 طائره رافال مقابل 9.5 مليار دولار.[5]

ويتصل النموذج الثاني بالصفقة التي سعت تركيا الى عقدها مع الصين لإمدادها بنظام دفاع جوي وصواريخ دفاع طويلة المدى مقابل 4.3 مليار دولار، فالصفقة تثير توتر في العلاقة بين أنقرة وحلف الناتو، لاسيما أن تركيا حصلت خلال السنوات الماضية على الكثير من أنظمة تسليحها من الحلف، وبالتالي فإن دمج منظومات التسلح الصينية في النظام التسليحى التركي يمكن أن يجعل الصين اكثر إطلاعاً على تفاصيل المنظومة التسليحية لدول الحلف، وبالرغم من هذه التخوفات الغربية فان الرئيس التركي رجب طيب اردوغان يعتقد ان بلاده لديها الحق في تنويع ترسانتها العسكرية، وثمة أمر آخر لم يشير إليه اردوغان وهو أن هذه الصفقة مع بكين بمثابة ورقة يتم توظيفها في ادارة العلاقات مع الدول الغربية التي تتضمن مؤشرات للتأزم على خلفية ملف انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، واستخدام الدول الغربية قضية الأرمن في الضغط على انقرة.

وينصرف النموذج الثالث الى العلاقات الخليجية الايرانية وهي علاقه يغلب عليها التنافس والعداء المتبادل ومن ثم سعى كل طرف الى خصم نفوذ الطرف الاخر في المنطقة، وتم الاستناد في هذا الإطار الى "مقاربة التسليح"، والتي بموجبها يقوم كل طرف بتسليح حلفاءه في المنطقة لمواجهة نفوذ ومصالح الطرف الاخر. حدث هذا الامر في الحرب الدائرة حالياً في سوريا حينما قامت دول خليجية بتسليح فصائل من المعارضة وذلك في الوقت الذي قدمت فيه إيران الدعم العسكري للنظام السوري، وتكررت هذه المقاربة في لبنان حينما أعلنت المملكة السعودية عن تمويلها صفقة اسلحة فرنسية بقيمه 3 مليار دولار للجيش اللبناني، ولا يمكن تجاهل

أن هذه الصفقة في جزء منها تخدم استراتيجية الرياض في مواجهة ايران وحليفها في لبنان حزب الله.[6]

ولم يقتصر الأمر على السعودية فى التسلح، بل أصبحت الإمارات وقطر تتبعان هذه السياسة أيضاً، لاسيما وأن الوضع فى اقليم الشرق الاوسط أصبح أكثر تعقيداً حين يتعلق الأمر باستخدام القوة العسكرية لتحقيق مصالح محددة، لاسيما بالنسبة للقوى الكبرى المؤثرة فيها، وهى تحديداً الولايات المتحدة وروسيا، حيث أصبحت أقل رغبة فى اللجوء للقوة العسكرية بطريقة مباشرة فى تنفيذ سياساتها الخارجية تجاه قضايا الاقليم، رغم امتلاكها قدرات عسكرية تسمح بذلك، وهو ما يترك لدول الخليج وغيرها من دول المنطقة، مساحة مناورة محدودة للاختيار بين عدم المشاركة عسكرياً فى أى صراع مشتعل، بسبب عزوف القوى الدولية عن التدخل فيه، أو التدخل فيه من خلال قوى محلية من اجل حماية مصالحها، وعادة ما تتجه هذه الدول لتبنى الخيار الثانى، وهو ما أدى الى تزايد ظاهرة "الحرب بالوكالة الاقليمية" Regional Proxy Wars، من أجل تحقيق غايات محددة، دون تورط عسكرى مباشر فى الصراعات.

ويعد الصراع فى سوريا نموذجاً مثالياً لذلك مثلما ذكرنا، حيث تحول الى ساحة للصراع الإقليمى بين ايران وروسيا المؤيدتين لنظام بشار الاسد، ودول الخليج وتركيا الداعمة لقوى المعارضة، ويتم إدارة هذا الصراع من خلال جماعات مسلحة موجودة على الارض، وهو نموذج يتكرر أيضاً، وإن بشكل مختلف، فى حالتى اليمن والعراق.

بالإضافة الى ذلك يلاحظ زيادة اعتماد بعض دول الخليج على سياسات الترهيب والضغط المستندة الى القوة العسكرية دون استخدامها فعلياً، وذلك فى مواجهة مصادر التهديد الداخلية، حيث أصبحت سياسات الدول تعتمد أكثر على اظهار القوة، سواء من خلال الانتشار الفعلى للقوات فى المناطق المدنية، أو نشرها بكثافة على الحدود، وأحياناً التدخل فى دول معينة، تصورها المؤسسات الأمنية فى الدولة على أنها جزء من الأمن الوطنى، وهذا ما تكشف عنه حالة السعودية فى تعاملها مع اليمن والعراق.[7]

2- التهديدات الايرانية.

لم تكن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران على ما يرام طيلة السنوات الماضية، فدول المجلس تعتبر ايران التهديد الرئيسي لها وخاصة مع طموحات طهران النووية، وتأسيساً على هذه المدركات ترسخ لدى الدول الخليجية قناعة بضرورة زيادة انفاقها العسكري كضمانة لتفوقها على طهران، وطالما استمرت هذه الاقتناعات الخليجية فلن يتراجع إنفاقها العسكري، ناهيك عن الهواجس التى تكونت لدى الأنظمة الخليجية فى الفترة الأخيرة من جراء الانفتاح الأمريكى على إيران ورغبة الرئيس الامريكى أوباما فى إنجاز اتفاق نووى مع طهران قبل خروجة من البيت الأبيض فى 2016.[8]

3- التهديدات الاسرائيليه.

قد تكون دول المنطقة متفوقة على اسرائيل من حيث كم الانفاق العسكري او حتى تعداد الجيوش، ولكن هذا الواقع لا ينفي تفرد القوة العسكرية الاسرائيلية في الوقت الراهن مقارنة بدول المنطقة، فهي من ناحية تمتلك قاعدة صناعية عسكرية

قد تكون الأكثر تطوراً فيما بين دول الاقليم، ومن ناحية أخرى تحظى بقدرات تسليحية نوعية متفوقة ليست متوافرة لدي الدول الاخرى بالمنطقة، وهذا التفوق النوعي تتكفل به الدول الغربية منذ عقود. ويكفي هنا الإشارة الى الإتفاقية التي وقعتها تل أبيب مع واشنطن في فبراير 2015 للحصول على 14 طائرة مقاتلة من طراز اف 35، وذلك في الوقت الذي اعلن فيه البنتاجون انه لن يعقد صفقات مماثلة مع دول اخرى بالمنطقة.[9]

4- سباق التسلح الاقليمى:

تسببت التوترات الإقليمية فى تأجيج سباق التسلح بين القوى الاقليمية المركزية، حيث تمكنت ايران من الحصول على منظومة "إس -300" للدفاع الصاروخى من روسيا، كما تم التوافق على حصول ايران على مقاتلات "سو – 30 س.م" المتطورة، وغواصات حربية ومقاتلات مروحية، وأكد وزير الدفاع الإيرانى العميد حسين دهقان فى نوفمبر 2016 أن إيران قامت بشراء المقاتلة الروسية متعددة المهام "سو -35". وفى منتصف ديسمبر 2016 صدق مجلس الشورى الإيرانى على خطة خماسية لتطوير قدراتها المسلحة، فضلاً عن اختبار ايران صاروخاً باليستياً متوسط المدى فى مطلع فبراير 2017، واستعراض قواتها فى مناورات "الرسول الأعظم 11" فى 20 فبراير 2017 لامتلاكها قذائف صاروخية متطورة ودقيقة التوجيه.

وفى المقابل عززت اسرائيل قدراتها العكسرية بامتلاك طائرات "إف 35-" القادرة على التخفى من الرادار ، واستكملت مصر تطوير قدراتها العسكرية بتشغيل حاملتى الطائرات الخفيفة من طراز "ميسترال 1-"، والحصول على الغواصات التى

تم التعاقد عليها من المانيا، فضلاً عن تسليم شركة داسو الفرنسية مقاتلات الرافال التى تمثل تطوراً فى القدرات الجوية المصرية.

وفى السياق ذاته احتدم سباق التسلح بين الجزائر والمغرب،حيث اتفقت الجزائر مع روسيا على صفقات تسليحية ضخمة شملت تطوير قواتها البرية والجوية، والحصول على أحدث الدبابات الروسية ونظام الدفاع الجوى الروسى "إس-400"، بالإضافة لمنظومات تسليحية أخرى، وفى المقابل تعاقدت المغرب على صفقات تسلح متطورة مع الولايات المتحدة وفرنسا والصين لتطوير قدراتها العسكرية.[10]

5- اعتبارات فردية.

هناك العديد من الاعتبارات التي تؤثر على احتمال وجود بلد ما فى مجموعة إنفاق معينة. أولاً، يمكن أن يُنظر إلى الإنفاق العسكري المرتفع من جانب البلدان المجاورة باعتباره تهديدا، مما يدفع بلداً ما إلى تخصيص المزيد من الأموال للدفاع. وإلى جانب ذلك، من المرجح أن يقوم بلد ما بزيادة الإنفاق على الجيش عندما يواجه عدم استقرار سياسي كبيراً، وعنفاً وإرهاباً داخل أراضيه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد الإنفاق المرتبط بالعمر والإنفاق الإجتماعى (على التعليم والصحة) فى الاقتصادات المتقدمة والنامية، على الترتيب، يمكن أن يؤثر على مخصصات الدفاع فى الموازنة. وقد تكون المنافسة على موارد الموازنة أقل ضراوة فى الاقتصادات النامية التي يمكنها جمع المزيد من الضرائب وتسعى جاهدة للقيام بذلك؛ وهو أمر غير مرجح فى الاقتصادات المتقدمة. وأخيرا فإن احتمال أن يكون بلد ما فى إحدى المجموعات دون الأخرى يمكن أن يتأثر بالعضوية فى تحالف عسكري، مثل منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو). فالعضوية فى تحالف ما يمكن

أن تشكل ضغوطاً لزيادة الإنفاق العسكري أو خفضه. والبلد الذي ينتمي إلى أي من التحالفات العسكرية الثمانية الكبرى فى العالم عليه التزامات معينة عندما يتعلق الأمر بالإنفاق العسكري، بينما يستفيد أيضاً من إنفاق أعضاء التحالف الآخرين.

ونخلص إلى أن الاستقرار السياسي وقلة مخاطر العنف أو الإرهاب، والإنفاق الإجتماعى المرتفع، والإنفاق العسكرى المنخفض من جانب البلدان المجاورة ترتبط جميعها بارتفاع احتمالات التواجد فى المجموعات منخفضة الإنفاق (المجموعتان الثانية والثالثة). (انظر الشكل رقم 2)، ويوضح تحليلنا أن العضوية فى التحالفات العسكرية (مثل الناتو) ليس لها تأثير يُذكر على الإنفاق العسكري[11].

الشكل رقم (2)

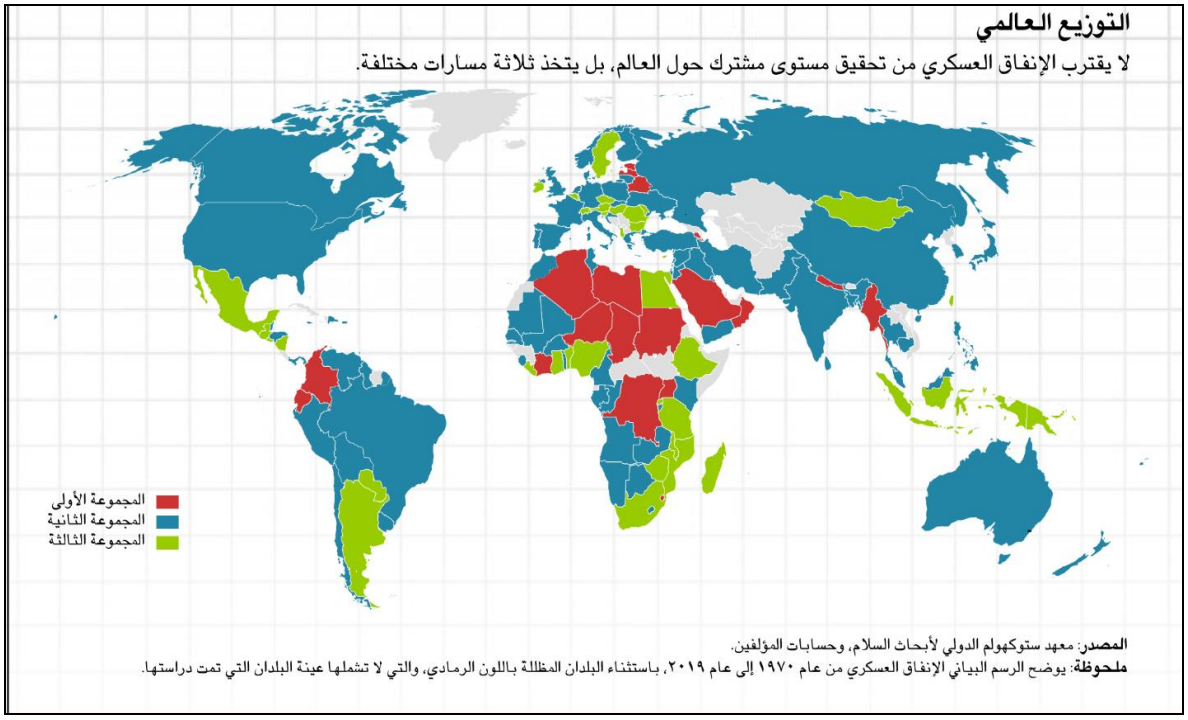

وتسلط نتائجنا الضوء على مختلف الاتجاهات فى الإنفاق عبر مجموعات البلدان. ففي مجموعة صغيرة من البلدان (المجموعة الأولى)، أدى الصراع إلى زيادة النفقات إلى نسبة أعلى بكثير بلغت 5 %من إجمالى الناتج المحلى، بينما انخفض الإنفاق فى مجموعة معظمها من الاقتصادات النامية (المجموعة الثالثة) إلى مستويات منخفضة نسبياً. وتتأثر مجموعة بلد ما باستقراره السياسي، ومخاطر العنف به، وإنفاقه الإجتماعى، والإنفاق العسكري من جانب البلدان المجاورة له مثلما ذكرنا. وتؤكد هذه النتائج الآثار الجانبية الإيجابية التي تنعكس على الاقتصاد نتيجة الجهود المبذولة لتأمين عالم أكثر سلاماً عن طريق الحد من الصراعات الداخلية والخارجية – والتي لا تنعكس على النمو الاقتصادى فحسب بل أيضاً على الموازنات الحكومية، من خلال تخفيض الإنفاق العسكري. وبالنسبة لأكبر مجموعة من البلدان (المجموعة الثانية)، يبدو أن هناك قوتين متعارضتين ستحددان المسار المستقبلى للإنفاق العسكري. فمن ناحية، ستؤدي الحاجة إلى الحد من النفقات غير المرتبطة بجائحة كوفيد-19 لدعم الضبط المالى والحفاظ على الإنفاق الإجتماعى إلى فرض ضغوط خافضة لهذه النفقات.

ومن الناحية الأخرى، استقرت النفقات العسكرية فى هذه المجموعة فى السنوات الأخيرة كنسبة من إجمالى الناتج المحلى ولم تعد تظهر ميلاً نحو الانخفاض مع الوقت. والواقع أن نفقات الدفاع قد تبدأ فى الارتفاع إذا تصاعدت التوترات العالمية (انظر الشكل رقم 3).[12]

الشكل رقم (3)

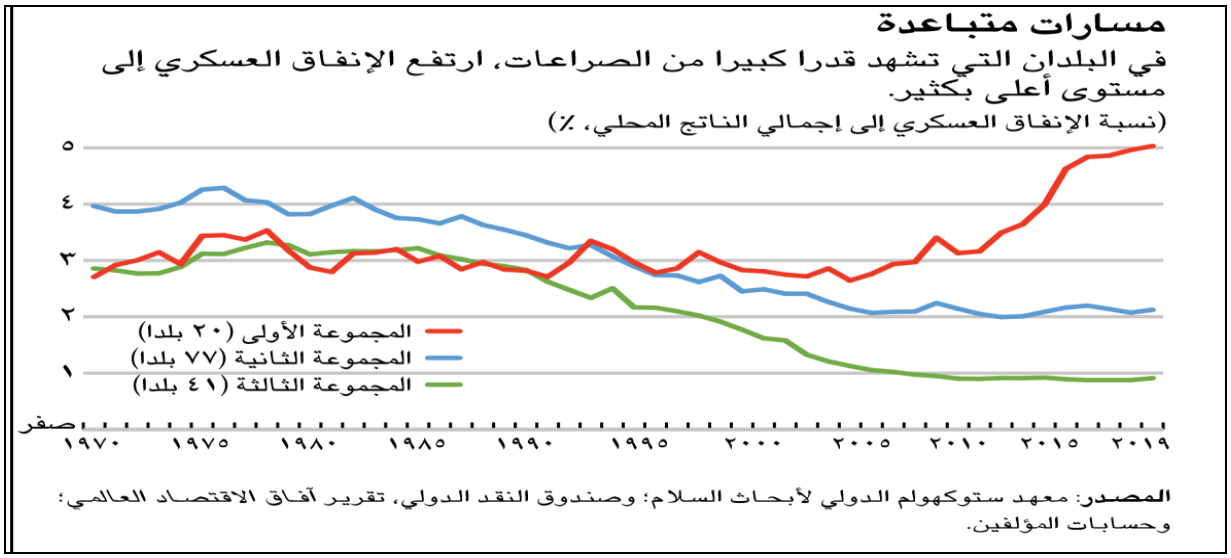

ثالثاً: تطور برامج التصنيع العسكرى فى الشرق الأوسط:

أصبحت دول الشرق الأوسط فعالة بشكل جدي في بناء شركات تصنيع دفاعية قوية وعالية التقنية، مدفوعة في الأساس بالرغبة في التحرر من الاعتماد الإقتصادي على النفط. فبعد سنوات طويلة من الإعتماد المُكثّف على الاستيراد الخارجي للطائرات والدبابات والصواريخ وأنظمة الحرب الأخرى دون النظر إلى كيفية دعم هذه المعدات بشكل مستقل عن المصنعين الأجانب، باتت الدول العربية أكثر اعتماداً على نفسها.

مثالاً على تلك الدول، نذكر المملكة العربية السعودية التي اتّجهت نحو رفع نسبة مساهمة الإنتاج المحلي في التسليح من 2% عام 2017 إلى 50% عام 2030، من خلال "الشركة السعودية للصناعات العسكرية (SAMI) "التي أسستها الرياض

حديثاً. وخلال عام 2019، يُتوقع أن يشهد تنفيذ صفقة الـ110 مليار دولار للمملكة تباطؤًا، وكذلك توقيع عقود تسليح جديدة، في ظلّ انتهاء "عاصفة الغضب" من السياسات العربية على الساحة الدولية، الأمر الذي يمكن أن يتيح المجال أكثر وأكثر أمام السعودية للإعتماد على قدراتها المحلية.

ومع ذلك، لا تزال تلك الدول في المراحل الأولى من بناء قدرات التصنيع المحلية، بحيث شكّل الإنفاق العسكري السعودي (على سبيل المثال) في السنوات العشر الماضية نحو 26% من الإنفاق الحكومي بواقع نحو 70 مليار دولار عام 2017، وهو ثالث أكبر إنفاق عسكري في العالم بعد الولايات المتحدة والصين. وتشير التقديرات إلى أن المملكة العربية السعودية استثمرت 129 مليار دولار حتى عام 2021 في حين استثمرت الإمارات مبلغ 41 مليار دولار في قطاع الدفاع. ويأتي العراق في المركز الثالث مع خطط لاستثمار 36 مليار دولار، في حين تلتزم قطر عن كثب مع خطط لاستثمار 35 مليار دولار.

ووفقاً لإحصاءات موقع "أفسينت" الأخيرة، فإن الإمارات العربية المتحدة هي الوحيدة – حتى اليوم – التي تتمتع بدرجة عالية من مجال الدفاع الداخلي وصناعة الطيران في حين تُعتبر المملكة العربية السعودية ومصر والأردن ذات مستويات معتدلة، كما أن العراق وعمان وقطر والبحرين يتمتعون بدرجة منخفضة من الصناعة المحلية. هذا وتمتلك الإمارات مجموعة كبيرة من الشركات المصنعة للمعدات الدفاع الدولية الأصلية (OEM) داخل البلاد، في حين لا تتمتع المملكة إلا بوجود معتدل منها. أما بقية المنطقة فوجود الشركات الأجنبية فيها منخفض نسبياً.[13]

كما احتلت كل من إسرائيل وتركيا مواقع متقدمة عالمياً فى تصنيع وتصدير السلاح للخارج، حيث كشف تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولى فى فبراير 2017 عن احتلال اسرائيل المركز العاشر فى قائمة أكثر دول العالم تصديراً للسلاح بنسبة 2.3% من صادرات السلاح العالمية، وجاءت تركيا فى المركز السادس عشر عالمياً بنسبة 0.7% من صادرات السلاح العالمية خلال الفترة بين عامى 2012 و 2016. كما حققت اسرائيل خلال نفس الفترة سالفة الذكر مبيعات تسليح تقدر بـ 3.2 مليار دولار، وحصلت تركيا على حوالى 1.05 مليار دولار من مبيعات السلاح، وتمثلت أهم الدول المستوردة للتسلح من اسرائيل فى الهند بنسبة 41% من صادرات الاسلحة الاسرائيلية وأذربيجان بنسبة 13% والولايات المتحدة بنسبة 5.9%، أما شركاء تركيا فى صادرات السلاح فتصدرتهم تركمانستان بنسبة 29% من الصادرات التركية، ودولة الامارات بنسبة 20% والسعودية بنسبة 20%.

وفى تقرير أعلى 100 شركة عسكرياً إنتاجاً للأسلحة الصادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولى فى ديسمبر 2016، تم ادراج ثلاث شركات اسرائيلية وشركتين تركيتين ضمن قائمة أعلى 100 شركة مبيعاً للسلاح فى عام 2015، حيث جاءت شركة "آلبيت سيستمز" الاسرائيلية فى الترتيب 29 عالمياً بمبيعات سلاح قدرها 2.95 مليا دولار، تلتها شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية فى المرتبة 32 بمبيعات أسلحة بحوالى 2.78 مليار دولار، ثم شركة رافايال فى المرتبة 43 بمبيعات 2.018 مليار دولار. وفى المرتبة 69 جاءت شركة أسيلسان التركية بمبيعات سلاح تقدر بحوالى مليار دولار، تبعتها شركة الصناعات الجوية التركية فى المرتبة 78 بمبيعات اسلحة قدرها 890 مليون دولار خلال عام 2015، وهو ما يمثل تقدماً فى ترتيب شركات الدولتين بالمقارنة بعام 2014.[14]

واتجهت بعض دول الشرق الأوسط لتعزيز قدراتها التسليحية من خلال برامج للتصنيع المشترك، حيث اتفقت الجزائر مع شركة ليوناردو الإيطالية على تصنيع مشترك لطائرات مروحية قتالية، واتفقت مصر مع فرنسا على تطوير فرقاطات من طراز "جويند –2500"، وبدأت المملكة العربية السعودية مبادرة لتعزيز القاعدة الصناعية والتكنولوجية الدفاعية فى إطار استراتيجية 2030، واستهداف توطين 50% من الإنفاق العسكرى السعودى بحلول عام 2030 وتوقع التقرير أن تنشىء المملكة شركة عسكرية قابضة خلال عام 2017 لبدء تفعيل عقود التصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا مع شركات السلاح.[15]

وقد ترتب على ذلك تضخم الإنفاق العسكري لمواجهة تحديات مؤقتة أو لتحقيق التفوق العسكري الإقليمي أو العالمي بشكل مطلق خلق شبكة من المصالح للمجمع الصناعي العسكري في استمرار هذا الإنفاق المرتفع حتى لو استدعى الأمر صناعة التوترات والصراعات والحروب والإرهاب لتبرير استمرار الإنفاق على شراء وتكديس واستهلاك الأسلحة، من دون أن يعني ذلك أن تغذية المجمع الصناعي العسكري هو السبب الوحيد لصناعة تلك التوترات والصراعات والحروب حيث تكون الأسباب الجيوسياسية والاقتصادية حاضرة وفي صدارة الأسباب في أحيان كثيرة.

لكن حتى في هذا الإطار لفهم القضية تتحول مصالح المجمع الصناعي العسكري والمؤسسة العسكرية إجمالاً وبخاصة في الدول الكبرى، وتحديداً في الولايات المتحدة، إلى عامل تخريب للسلام العالمي. ويرتبط ذلك المجمع بمصالح عميقة مع السياسيين الذين يمولهم في الدول الرأسمالية الغنية. كما يكون هو ذاته والمؤسسة العسكرية نفسها جزءاً مهماً من القوة المهيمنة سياسياً في الدول النامية

وضمنها الدول العربية، أو حتى الجزء المهيمن فعلياً على الأقدار السياسية في بعض البلدان، وهي كارثة تؤدي إلى وأد السياسة والحريات نظراً إلى أن المؤسسة العسكرية هي في النهاية مؤسسة قائمة على سلطة الأوامر والتراتبية الصارمة المناقضة للحريات السياسية.[16]

خلاصة القول، من المرجح ان تستمر اتجاهات التسلح في المنطقة دون احداث تغيرات جوهرية، فالتهديدات التي تواجهها دول الشرق الاوسط والحرب على داعش وغيرها ستحتم على دول المنطقة المضي قدماً في تعزيز قدراتها التسليحية، وبالرغم من هذه التوجهات التسليحية المهيمنة فإن أقصى ما ستؤدي اليه هو الرادع المستقر، أما التوازن الاقليمي سيكون مرهون بمعادلة معقده يتداخل فيها- بجانب القدرات العسكرية- عوامل اخرى مؤثرة متمثلة في نتاج الحرب الدائرة في سوريا فضلاً عن نتائج ضربات التحالف الدولي على تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق وما ستنتهى إليه المفاوضات الإيرانية الغربية بشأن البرنامج النووي، ناهيك عن أدوار فاعلين مثل شبكات تهريب الأسلحة وداعش والقاعده والتي سيكون لخياراتها تاثير جوهري على التوازنات الاقليمية.[17]

هذا ويبدو أن نشاط صفقات التسليح يزداد بقوة عاماً بعد عام، بالتزامن مع التزايد فى الانفاق الدفاعى للعديد من دول الاقليم، وذلك رغم مرور بعض تلك الدول بمراحل انتقالية أثرت، ولا تزال تؤثر سلباً فى الاقتصاد كمصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن، وغيرها، والأمر الذى يثير تساؤلاً مهماً هو: هل سيأتى دعم الاقتصاد فى تلك الدول على حساب الاقتطاع من النفقات العسكرية تكاليف الانفاق الدفاعى؟ فتلك الدول تحتاج بشدة الى تحويل اهتمامات اقتصاد الحرب والدفاع من التدمير الى البناء، ومن معالجة الانعكاسات السلبية على الاقتصاد ومحاولة

تخفيفها الى دراسة الآثار الإيجابية الممكنة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المستوى الدولى، ومحاولة الوصول بها الى الحد الأعظم، خصوصاً فى ظل التدهور الاقتصادى المستمر بها.[18]

وعلى الجانب الآخر، يثور تساؤل لا يقل أهمية عن سابقه، لكنه يحتاج مزيداً من الوقت والتحليل، وهو متعلق بالدول التى تزيد ترسانتها المسلحة بنسبة كبيرة تحسباً لأية ظروف، فهل ستتمكن تلك الدول من أن تتعامل بتلك الاسلحة المتطورة عند الحاجه اليها بالفعل؟ ام أن القدرات البشرية ستقف عائقاً امام حدوث ذلك الأمر؟ أى هل من الأجدى التفكير فى تنمية القدرات البشرية الفنية المؤهلة داخل تلك الدول من أجل الإستخدام الأمثل لهذا الأسلحة المتطورة بل وصيانتها ان لزم الأمر بهدف تقليل الاعتماد على الجانب الخارجى فى هذا الصدد؟ أم ستشهد الايام القادمة، فى ظل تنامى نفقات الدفاع فى تلك الدول استمراراً للوتيرة نفسها من التعاون الذى يعزز فيمة الاعتماد على الخارج بدلاً من الاستقلال عنه.

---

[1]كويموفا، ألكسندرا. (2021). " غموض الإنفاق العسكري وانعدام الأمن في الشرق الأوسط"، **توازن**، 8 يونيو. http://tawazun.net/arabic/blog1.php?id=621-tw

[2] هلال ، د. على الدين. (2016). "تجدد الأهمية: فى نقد أطروحة تراجع الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، العدد 203، يناير، ص 11.

[3] راشد، باسم. (2014). "اقتصاديات الدفاع": اتجاهات الإنفاق العسكرى فى إقليم الشرق الأوسط"، **حالة الإقليم**، المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 6، ابريل، ص 18.

[4] المرجع السابق، ص 19.

[5] دحلان، أشرف. (2016). "سياسات الخشية: الاستجابة العربية لتحولات السياسة الامريكية فى الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، العدد 206، اكتوبر، ص 33.

[6] مقبل، ريهام. (2015). "دبلوماسية السلاح: صعود الوجود العسكرى للقوى الدولية البديلة فى الشرق الأوسط"، **حالة الإقليم**، المركز الاقليمى للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، العدد 21، سبتمبر، ص ص 5-8.

[7] **التقرير الاستراتيجى العربى 2013-2014**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2015، ص ص 219-230.

[8] عبد الحليم، محمد بسيونى. (2015). "استعادة التوازن: لماذا تصاعد سباق التسلح فى منطقة الشرق الاوسط؟"، **حالة الاقليم**، المركز الاقليمى للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، العدد 15، مارس، ص ص 7-8.

[9] المرجع السابق ص 10.

[10] عبد الوهاب، د. شادى. (2017). "اتجاهات التسلح والانفاق العسكرى فى الشرق الأوسط عام 2017"، **اتجاهات الأحداث**، عدد 20، مارس- ابريل، ص ص 9-10.

[11] كليمنتس، بينيديكت. (2021). "الإنفاق العسكرى فى حقبة ما بعد الجائحة"، **التمويل والتنمية**، يونيو، ص 60.

[12] المرجع السابق، ص 61.

[13] **مشنتف، شيرين.** "الدول العربية والتصنيع العسكري المحلي: التحديات والآمال"، الأمن والدفاع العربى، 22-02-2019.
/HTTPS://SDARABIA.COM

[14]عبد الوهاب، د. شادى. (2017). "اتجاهات التسلح والانفاق العسكرى فى الشرق الأوسط عام 2017"، مرجع سابق، ص ص 14-15.

[15] "**The Military Balance 2017**", Further assessment, London, IISS, 2017, p p. 360-362.

[16] النجار، أحمد السيد. (2019). "الإنفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والوطن العربي"، **دراسة منشورة**، مركز دراسات الوحدة العربية، متاحة على موقع:
https://caus.org.lb

[17] عبد الحليم، محمد بسيونى. (2015). "استعادة التوازن: لماذا تصاعد سباق التسلح فى منطقة الشرق الاوسط؟"، **دورية حالة الاقليم**، المركز الاقليمى للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، العدد 15، مارس، ص ص 7-8.

[18] باسم راشد، "اقتصاديات الدفاع": اتجاهات الإنفاق العسكرى فى إقليم الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص 20.